



المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إعلان الدوحة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030



١. الديباجة:

نحن ممثلو المجتمع المدني و الخبراء و الباحثون وممثلو الهيئات الدولية والإقليمية المشاركون في المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المنعقد في الدوحة يومي 20 و 21 أبريل 2016 تحت رعاية صاحبة السموّ الشيخة موزا بنت ناصر – يحفظها الله، بتنظيم من المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية،

- إدراكا للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، ومواصلةً للدور الهام الذي قامت به منظمات المجتمع المدني خلال هذه المرحلة الدقيقة في مختلف الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية،
- واسترشادا بجميع التقارير والوثائق ذات العلاقة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المتخصصة وعن جامعة الدول العربية، وقرارات وتوصيات المؤتمرات واللقاءات الدولية والعربية



المتّصلة بالتنمية المستدامة، وقرارات القمم العربية وخاصة
القمم التنموية (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، والرياض
2013) التي أكدت العزم على تهيئة البيئة اللازمة لتمكين
المجتمع المدني من القيام بدوره،

■ وبعد يومين من الحوار، وتبادل الآراء واستعراض عدد هام
من الأوراق البحثية ومناقشتها، والاطلاع على تجارب العديد
من مكونات المجتمع المدني المشاركة، توافق المشاركون على
ما يلي:

II. التحديات، المبادئ والتوافقات :

تواجه المنطقة العربية، تحديات اجتماعية واقتصادية
وبيئية كثيرة وصعبة باتت دون شك تهدد الإنسان والأرض معاً.
فهناك التحديّ الأبرز وهو انتشار الفقر والجوع والحرمان من حياة
كريمة، والاحتلال والحروب والنزاعات، وانتشار موجات التطرف
والعنف والإرهاب، وعدم المساواة في الفرص والموارد والسلطة
بين الأفراد والمناطق والبلدان، إضافة إلى بطالة متفاقمة بين الشباب
وتمييز وعنف موجهين ضد المرأة... أما على الصعيد السياسي
فتعتبر مسألة إحلال الأمن والسلام من أكثر التحديات تعقيدا ومصدر



قلق للدول والشعوب معا في ظل نزاعات قائمة وعنف غير مسبوق ونزوح لملايين البشر. لذلك فإن المشاركين يتوافقون على :

1. ما ورد بوثيقة "العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني لدعم قدرات منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2026 ومنهاج عمله" الذي أكد على الشراكة الكاملة مع المجتمع المدني كمبدأ أساسي، وحدد الإجراءات التي يمكن اتخاذها من جانب منظمات المجتمع المدني حول كل هدف من أهداف خطة التنمية المستدامة.

2. دعم تنفيذ مخرجات وإعلانات الاجتماعات والمؤتمرات التالية:

أ- المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية / الأبعاد الاجتماعية : 6 و 7 أبريل 2016،
ب- مؤتمر منظمة المرأة العربية وخطة التنمية المستدامة المنعقد في الفترة من 29 نوفمبر الى الأول من ديسمبر 2015 والذي أكد على ضرورة التزام الدول بالأنوع الاجتماعي في خطة التنمية المستدامة، والمنتهى الى صياغة " منهاج عمل " لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية ،



ت- اجتماع القمة لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد في اسطنبول في 14 و 15 أبريل 2016، والذي رحّب في بيانه الختامي باعتماد خطة التنمية المستدامة وأهدافها، وأشاد بالدور الهام للقطاع الخاص ولمنظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا التنمية، ودعا الدول الأعضاء إلى التنسيق والعمل المشترك.

وانطلاقاً من هذا الواقع، يرى المشاركون أن أي حديث عن التنمية المستدامة في المنطقة وفي العالم يترابط عضوياً وبشكل وثيق مع السلام والأمن والعدالة وحقوق الإنسان.

3. يؤكد المجتمعون ضرورة الالتزام الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي ساهمت في التوصل إليها ووافقت عليها جميع الدول واعتبارها المرتكز الرئيسي للتخطيط التنموي. ويشددون بشكل خاص على أهمية تطوير النماذج التنموية، مؤكداً على أن تحقيق تنمية لا تستثني أي منطقة من مناطق العالم، وأي بلد، وأي شعب، وأي فئة اجتماعية أو فرد، هو الغاية المنشودة من "تحويل عالمنا"، وأن ذلك لا يمكن أن يتم دون التزام حقيقي بمبدأ الشراكة الفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.



4. يؤكد المجتمعون على تكامل أدوار الأطراف التنمويين، وعلى ضرورة توحيد جهودهم من أجل ضمان التعبير عن قضايا المنطقة وأولوياتها في مسار تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5. كما يؤكد المجتمعون على ضرورة إعطاء الأهمية المطلوبة للبعد المتصل بالسلم والأمن والحوكمة الرشيدة وللبعد الثقافي في التنمية، الى جانب الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6. يشدد المجتمعون على أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، ويرون ضرورة الالتزام بمتطلباتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

7. يرى المجتمعون أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى في قيادة العملية التنموية على أساس تشاركي، الأمر الذي يتطلب منها أن تكون ضامنة للتوازن بين مصالح مختلف الأطراف والفئات، وللعدالة بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة.



وحتى يتعزّز دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهدافها، ولتبنّي نهج الشراكة المسؤولة والقادرة على التغيير نحو الأفضل بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني، وحرصا على تبني مختلف المتدخلين والسكان لمرامي الخطة وغاياتها والاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في العمل التنموي المشترك، يتقدّم المشاركون بالتوصيات التالية:

III. التوصيات

1. دعوة كل أطراف التنمية بالدول العربية للعمل على التعبئة من أجل التطوير الكمي والنوعي للعمل المشترك إقليميا ووطنيا ومحليا لتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة وإدماج البرامج والمشاريع التنموية الوطنية ضمنها وتوفير البيانات والإحصائيات وتبادلها وتنويع مصادرها.

2. دعوة مكونات المجتمع المدني بالدول العربية لتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق تساعد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة حسب أوضاع وظروف كل دولة.



3. دعوة مكونات المجتمع المدني المحلية والوطنية الى إقامة شراكات مع القطاع الخاص للتعريف بخطة التنمية وأهدافها وإبراز العوائد الإيجابية على الاقتصاد، والعمل على استقطابهم من أجل الانخراط في الحركة التنموية الوطنية والمحلية تأسيسا على المبادئ التي جاءت بها الأجندة.

4. العمل المشترك مع الإعلاميين وذوي الاختصاص من أجل إصدار منتجات ومواد إعلامية مكتوبة، ومسموعة، ومرئية للتعريف بالخطة، وتبسيط مكوناتها ومراميها ونشر ثقافة التنمية المستدامة وثقافة المواطنة المسؤولة.

5. حث الشركاء التنمويين على وضع وتنفيذ برامج وأنشطة للدعوة والمناصرة من أجل تغيير وتطوير سياسات أو تشريعات قد لا تيسر أعمال التنمية المستدامة ولا تحفز على المشاركة.

6. دعوة منظمات المجتمع المدني للعمل مع الحكومات على صياغة نموذج تنموي مبني على الشراكة وتيسير متابعة ورصد



تنفيذ خطة التنمية.

7. العمل على إعداد دليل عربي يمكن أن تسترشد به الدول في تطوير السياسات والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي وعمل منظمات المجتمع المدني.

8. اعتماد المقاربة الحقوقية في مبادرات وبرامج التنمية المستدامة التي تنجز في إطار الشراكة بما يعزز التجاوب معها والانخراط فيها، والتأكيد على مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة كخطة حقوقية تركز على السكان وحقوقهم ورفاهيتهم.

9. الدعوة للعمل التشاركي في توطين خطة التنمية المستدامة وإدماج مؤشراتها في الخطط والسياسات الوطنية وعلى المستوى المحلي بشكل خاص من أجل تعزيز نهج التنمية من أسفل إلى أعلى، والاتفاق على مؤشرات للمتابعة والاستعراض.

10. توسيع حيز المشاركة لمنظمات المجتمع المدني وإحداث تغيير إيجابي وتوفير البيئة الداعمة لذلك بما فيها الدعم السياسي وتنمية القدرات وزيادة التنسيق بين مختلف شركاء التنمية.



11. ضرورة تجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني
والمؤسسات الرسمية.

12. حث القطاع الخاص في الدول العربية على تحمّل المسؤولية
الاجتماعية ليتحول دوره من مساعدة الجمعيات والأسر والأفراد
الى الشراكة الشاملة في التنمية والتدريب والتأهيل وبناء وتنمية
القدرات وابتكار المشروعات الاستثمارية لخلق المزيد من الوظائف

13. ضرورة البحث عن مصادر إضافية لتمويل مشروعات
منظمات المجتمع المدني .

14. دعم برامج التدريب لمنسوبي شركاء التنمية على كيفية رصد
التقدم وقياس مؤشرات النجاح للمشروعات وبرامج التنمية
المستدامة .

15. إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وبقية شركاء
التنمية في عمليات جمع البيانات وتوفير المصادر والوثائق وتحليل



نتائج تلك البيانات كمدخلات في عمليات المتابعة والمراجعة والتقييم لمشروعات التنمية المستدامة.

16. دعوة هيئات الأمم المتحدة المختصة والمانحين إلى تكثيف جهودهم من أجل تعزيز قدرات مكونات المجتمع المدني ودعمها تقنيا وماديا والتشجيع على العمل التشاركي من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.



وختاماً:

يثنى المشاركون في المؤتمر العربي لدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 جهود صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر - يحفظها الله في دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وكذلك جهود الجهة المنظمة " المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي " على حسن التنظيم وكرم الوفادة، وجميع الجهات المشاركة والجهات الداعمة لهذا المؤتمر، ويوصون بنشر التوصيات والعمل على تنفيذها .